الحجاج ومنطق لغة العرب

أصل الاشتقاق في الميزان

أ/ د.عبد القادر سلاّمي

جامعة تلمسان-الجزائر

اختلف علماء العرب القدامى في أصل الاشتقاق،فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق،وأن الفعل مشتق منه. وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وقد اعتمد كل منهما حججا أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره. ويسعى المقال إلى استنطاق هذه المسألة الخلافية ووضعها في ميزان النقد اللغوي من منظور الحجاج.

أولاً- تاريخ المسألة:

اختلف العلماء في مدار الاشتقاق، فذهبت طائفة منهم إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخري علماء فقه اللغة إلى أن الكلم كله مشتق. وقد نسب هذا المذهب إلى الزجاج (ت 311هـ). وقال بعضهم أنّ سيبويه (ت180هـ) كان يرى ذلك. وزعم قوم من أهل النظر أنّ "بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق"[1]، وهو رأي علمي جدير بأن ننتصر له، وهو ما ذهب إليه أغلب المؤلفين في اللغة[2].

كما اختلف العلماء في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأن الفعل مشتق منه، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وقد اعتمد كل منهما حججا أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره، وقد أورد "أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ) هذه الحجج مفصلة في كتابه: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" نذكرها ملخصة فيما يلي[3]:

1 - **حجج البصريين:**

أ- إن المصدر يدل على زمن مطلق، أما الفعل، فيدل على زمن معيّن. وّلما كان المطلق أصلاً للمقيّد كان المصدر أصلاً للفعل.

ب- إن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل؛ لكن الفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر لغيره أولى بأن يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ج- إن المصدر إنما سمي كذلك لصدور الفعل عنه.

د- إن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث. أما الفعل، فيدل بصيغته على الحدث والزمن، و بما أن الواحد أصل اثنين كذلك المصدر أصل للفعل.

هـ- إن المصدر له مثال واحد: كحمل و أخذ، والفعل له أمثلة مختلفة، وبما أن الذهب نوع واحد وما يوجد صور وأنواع أخرى.

و- إن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر، فالفعل حمل مثلا يدل على ما يدل عليه الحمل، الذي هو المصدر و ليس العكس صحيحاً، ولذلك كان المصدر أصلا والفعل فرعا، ولأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل.

2 - **حجج الكوفيين :**

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو كتب كتابة، وقام قياما، وانتشر انتشارا، واستفسر استفسارا.

أ- إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله نحو، قَاوَمَ قِوَاماً،فيصح المصدر لصحة الفعل ونقول: قام قياما فيعتلّ لاعتلاله وأصله قوما.

ب- إن الفعل يعمل في المصدر نحو: لقيتك لقاءً، وصافحتُك مصافحةً حارَّةً، فالمصدر منصوب على المفعولية المطلقة، وعامل النصب فيه فعله، فوجب أن يكون فرعا له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ج- إن المصدر يذكر توكيدا للفعل نحو: شَدَدْت الحبل شدّاً ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكد فدل على الفعل أصل، والمصدر فرع.

د- إن ثمة أفعالا لا مصادر لها وهي : نعم و بئس وعسى وليس وحبذا، فلو كان المصدر أصلا لما خلت من هذه الأفعال لاستحالة وجود فرع من غير أصل.

هـ- إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. والفاعل وضع له (فعل ويفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصل للمصدر.

ثانياً- أصل المشتقات في الميزان:

انتصر ابن الأنباري (ت577هـ) للمدرسة البصرية؛ لأنه كان بصري المذهب، وردّ على حجج الكوفيين على الترتيب فقال[4]:

- هذا دليل مردود، لأنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف في أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك هاهنا.

- هذا دليل مردود لأننا نقول: جاءني زيدٌ زيدٌ، و رأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ زيدٍ، والثاني توكيد للأول في هذه المواضيع، وليس مشتقا منه، ولا فرعا عليه. فكذلك هاهنا.

- إن الفرع قد يستعمل وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا، فقد قالوا:(طيرٌ عبَابيد)أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع و إن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، وقالوا: (طيرٌ أبابيل) [5]، أي: جماعات وهو جمع لا واحد له في أقوال النحويين. وهناك أيضا المصادر التي لا أفعال لها نحو: وَيْلَهُ ووَيْحَهُ.

على أنّ من العلماء المحدثين من انتصر للنظرية البصرية؛ فهذا صبحي الصالح يقول: "لو كانت موازنة العلماء – في بحث أصل الاشتقاق – بين الفعل والمصدر لرأينا عبثا ضائعا ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل الاشتقاق ولما ترددنا قطُّ في أن المصدر أجدر أن يكون هو أصل المشتقات كلها"[6]. وهو مذهب ارتضاه سعيد الأفغاني من

منطلق أنّ:"المصدر بحق يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث وزمن. والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل والمفعول أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها أخذت من المصادر التي هي جميعا من أسماء معان"[7].

ومع ذلك، فإنّه يظلّ من العسير علينا ترجيح أحد الرأيين على الآخر؛ لأن كلاً منهما، على نحو ما رآه السيوطي(ت911هـ)، اعتمد على دلائل قاطعة وحجج دامغة، ولم يبق أمامنا إلاّ اعتمادُ قرائنَ أخرى تقوم على التغييرات الحاصلة بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق، وهي على التوالي[8]:

الأول: زيادة حركة، كعلم وعلم.

الثاني: زيادة مادة، كطالب وطلب.

الثالث: زيادتهما، كضارب وضرب.

الرابع: نقصان حركة، كالفرس من الفرس.

الخامس: نقصان مادة، كثبت وثبات .

السادس: نقصانهما، كنَزَا ونزوان .

السابع: نقصان حركة وزيادة مادة، كغضْبي وغضب.

الثامن: نقصان مادة وزيادة حركة، كحرم وحرمان.

التاسع: زيادتهما مع نقصانها ، كاسْتَنْوَق من الناقة.

العاشر: تغاير الحركتين، كبَطِر وبَطَرا.

الحادي عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى وحرف، كاضْرِبْ من الضرب.

الثاني عشر: نقص مادة وزيادة أخرى، كرَاضِع من الرَّضاعة .

الثالث عشر: نقص مادة وزيادة أخرى وحركة، كخاف من الخَوْف لأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب.

الرابع عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كعِدٌ من الوَعْد؛ فيه نقصان الواو و حركتها وزيادة كسرة.

الخامس عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حرف، كفاخَر من الفخار، نقصت ألف وزادت ألف و فتحة.

أمّا تردُّد الكلمة بين أصلين في الاشتقاق فيطلب الترجيح وله وجوه[9]:

أحدهما:الأمكنية؛ كمَهْدَدُ[10] علماً من الهد أو المهد، فيُرَدُّ إلى المَهْد؛ لأن باب كرم أمكنُ وأوسعُ وأفصحُ وأخفُّ من باب كرّ فيرجَّح بالأمكنية .

الثاني: كون أحد الأصلين أشرف؛ لأنه أحق بالوضع له والنفوس أذْكرُ له وأقبَلُ، كدَوَرَان كلمة " الله "–فيمن اشتقَّها- بين الاشتقاق من أَلِه أو لوه[11] أو وَلِهَ[12]؛ فيقال: من أَلِه أشرف وأقرب.

الثالث: كونه أظهر وأوضح كالإقبال والقبل.

الرابع: كونه أخصّ فيرجَّح على الأعم، كالفضل و الفضيلة، وقيل عكسه .

الخامس: كونه أسهل وأحسن تصرفاً، كاشتقاق المعارضة من العَرْض بمعنى الظهور ومن العُرْض وهو الناحية، فمن الظهور أولى.

السادس:كونه أقرب والآخر أبعَد؛ كالعُقار يردُّ إلى عَقْر الفهم؛ لا لأنها تسكر فتعقر صاحبها.

السابع: كونه أليقُ، كالهِدَايَة بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدُّم من الهَوَادَى بمعنى المتقدِّمات.

الثامن: كونه مطلقاً فيرجَّح على المقيَّد كالقُرْب والمُقاربة .

التاسع: كونه جوهراً والآخر عرَضاً لا يصلح للمصدريّة، ولا شأنه أن يُشتقَّ منه؛ فإن الردَّ إلى الجوهر حينئذ أولى؛ لأنه الأسبق، فإن كان مصدراً تعيّن الردُّ إليه؛ لأنّ اشتقاق العرب من

الجوهر قليلٌ جدّاً، والأكثر من المصادر، ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم: استحجرَ الطّين ، واستنْوَق الجمَل.

ثالثا- رأي خاص في المسألة:

إذا كان لنا أن نبدي رأياً في المسألة فإننا نقول:

1- إنّه إذا صحّت أصالة الفعل في اللغات السّامية فقياس العربية عليها خطأ؛ لأنّ مثل هذه الأحكام لا يعمّم، وهو أمر حسمه السيوطي، وهو ما أوردناه في موضع سابق من هذا البحث.

2- ثم إنّ العقلية الفعلية في اللغات الآرية أظهر فيها في العربية، إذ لا تكاد تخلو جملة فيها من فعل.

3- وإذا كان في العربية لجمهور الأسماء أفعال، فإنّ فيها لجمهور الأفعال عشرات الأسماء، من نحو:صَنَع: مصنع، التصنيع، والمتصنَّع.

4- إنّ الفعل إخبارٌ عن وقوع أو شيءٌ يُطلب وقوعه قبل معرفته وتسميته. وعلى هذا يجب أن يكون المصدر حاضراً في الذّهن حتّى يُبنى عليه الفعل المشتق. والمشتق أيضاً صفة بالحدث بذات (نائم). فذكر المصدر حاضر فيه دائماً، ولذلك يجب أن يكون المصدر من النّاحية اللغوية أسبق من الفعل وسائر المشتقات الأخرى. إنّه كَونُ الحدث وحصوله ووقوعه. ونشوء اللغة لدى الأطفال يظهر فيه الاسم على الفعل والمشتق. أما من الناحية العقلية، فلا يُتصوَّر فعلٌ أو مشتقّ إلاّ وفيه معنى المصدر. فالطّفل الذي لا يعرف معنى الفعل يستخدم الإشارة للدلالة عليه. أما الاسم فيلفظه.

5- هذا، ونزعم أن قوله تعالى:﴿ **وعلّم آدم الأسماء كلَّها** ﴾[13] يحتمل تقدّم الاسم على الفعل؛ لأنّ الأسماء أكثر تمكّنا من غيرها من الأفعال والحروف والتي يُفترض أن تكون لها أسماء كذلك.فـ (كَتَبَ) اسمٌ لفعل الكتابة، و(إلى) اسم حرف جر لبلوغ الغاية، وللاسم اسم لايعبّر عنه بحرف أو فعل. وهو ما أجمله سيبويه بقوله:" اعلَمْ أنَّ بعضَ الكَلاَم أَثْقَلُ من بعْضٍ. فالأفعالُ أَثْقَلُ من الأَسْمَاء؛ لأنَّ الأَسْمَاءَ هيَ الأُوَلُ، وهي أِشدُّ تمكُّناً. فمِن ثَمَّ لَمْ يلحقُها تَنْوينٌ، ولِحَقَها الجَزْمُ والسُّكُونُ. وإنَّما هيَ من الأَسْمَاءِ.أَلاَ تَرى أنَّ الفعْلَ لا بُدَّ لهُ منَ الاسْمِ، وإلاَّ لَمْ يَكُنْ كلاماً، والاسمُ قدْ يَسْتَغْني عنِ الفِعْلِ؟ تَقُولُ: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخُونا"[14].

وخلاصة القول: إنّ أسبقية المصدر هي افتراض عقلي ولغوي، وإن كانت لا تعني أن المصدر موجود دائماً قبل غيره، فقد يكون قبله أحياناً اسم ذات يُدرَكُ بالحواسّ غالباً وينقسم قسمين: الاسم العَلَم: وهو اللفظ الدالّ على تعيين مسمّاه تعييناً مطلقاً ويكون للأشخاص والبقاع نحو: محمّد وعرفات. والأسماء الأعلام أكثرها منقولٌ من أسماء جامدة أو صفات كفَضْل أو من أفعال كيزيدُ. أو من جملة كفتح الله وأقلّها مرتجلٌ وُضع علماً في الأصل، وما لم يستعمل في غير العَلمية نحو: حَمْدانُ وعِمْرانُ. وقد يكون الاسم العلم دالاّ على جنس معيّن نحو: فِرعَون علَماً على كلّ مَلِك من مُلُوك الأقباط[15].

وقد يكون اسم فعل أو جملة، (كما في نحو قولنا: أبحر، وكبَّر، فأبحرت في البحر، وكبَّر من الله أكبر).

ولئن ذكر بعض القدماء أنّ أسبقية المصدر افتراض وليست واجبة الحدوث في كلّ مادة لغوية فإننا نميل بذلك إلى القول:إنّه إذا كان لا بدّ من أسبقية فالمصدر صاحبها ثمّ يكون الفعل والمشتقّات والأسماء الجامدة.

مراجع البحث وإحالاته

1 – جلال الدين السيوطي ""المزهر في علوم اللغة و أنواعها"،شرح و تعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت،1/ 348 .

2 – فرحات عياش"" الاشتقاق و دوره في نمو اللغة"،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، ابن عكنون ، الجزائر،ص 65-66

3 – أبو البركات بن الأنباري""الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين"، دار الجيل،(1982 م)،1/ 235-238 (المسألة28).

4 – المصدر السابق،1/ 240-241.

5 – من قوله تعالى:﴿ وأرسل عليهم طَيْراً أَبَابيلَ ﴾. الآية 3 من سورة الفيل.

6 – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة"، ط5 ،دار العلم الملايين بيروت، (1973م)، ص181

7 – "سعيد الأفغاني"" في أصول النحو"،ط3 ،دار الفكر دمشق،(1964م)،ص 133

8 – ينظر:"جلال الدين السيوطي" المزهر في علوم اللغة و أنواعها"،1/ 348–349 .

9 – ينظر: المصدر السابق،1/ 349–350 .

10 – اسم عَلَم على امرأة. ينظر: "مجد الدين الفيروزآبادي ""القاموس المحيط"، دار الجيل، بيروت، لبنان ،1/ 352، مادة(المهد).

11 – أله: تحيّر، لأنّ العقول تأله في عظمته، أو من أله إلى كذا: لجأ إليه.ينظر: المصدر السابق،4/ 282، مادة(أله).

12 – لاه الله الخلق: خلقهم.ليقال: لاه يليه ليّهاً: تستر، وجوّز سيبويه اشتقاق لفظ الجلالة منها. ينظر: المصدر السابق،4/ 294، مادة(له).

13 – الآية 31 من سورة البقرة.

14 – "سيبوه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر""الكتاب"،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،1/ 20–21.

15 – ينظر:"فخر الدين قباوة""تصريف الأسماء والأفعال"، ط2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،جامعة حلب،1401 هـ–1981م، ص 131–132.